ÇUKUROVA ÜNİVERSİTESİ
İLAHİYAT FAKÜLTESİ DERGİSİ
Journal of the Faculty of Divinity of Çukurova University

Cilt / Volume: 22 • Sayı / Issue: 1 • Haziran / June 2022 • 349-366
e-ISSN: 2564-6427 • DOI: 10.30627/cuilah.1102664

المذاهب الإسلامية في الإيالة التونسية وعلاقتها بالسلطة العثمانية خلال القرن 16م

Tunus Eyaletindeki İslam Mezhepleri ve XVI. Yüzyılda Osmanlı Otoritesiyle İlişkisi

Islamic Sects in Tunisian Province and its Relationship with the Ottoman Authority during the 16th Century

Metin ŞERİFOĞLU
Dr. Öğr. Üyesi, Mardin Artuklu Üniversitesi Edebiyat Fakültesi, Mardin, Türkiye
Assist. Prof., Mardin Artuklu University, Faculty of Letters, Mardin, Turkey
metinzo1968@gmail.com https://orcid.org/0000-0002-5828-2157

Makale Bilgisi/Article Information
Makale Türü/Article Type: Araştırma Makalesi/Research Article
Geliş Tarihi/ Received: 13.04.2022
Kabul Tarihi/Accepted: 20.06.2022
Yayın Tarihi/Published: 30.06.2022
İntihal Taraması/Plagiarism Detection: Bu makale, en az iki hakem tarafından incelendi ve intihal içermediği teyit edildi/This article has been reviewed by at least two referees and scanned via a plagiarism software.
Etik Beyan/Ethical Statement: Bu çalışmanın hazırlanma sürecinde bilimsel ve etik ilkelere uyulduğu ve yararlanılan tüm çalışmaların kaynakçada belirtildiği beyan olunur/It is declared that scientific and ethical principles have been followed while carrying out and writing this study and that all the sources used have been properly cited (Metin Şerifoğlu)
Telif/Copyright: Çukurova Üniversitesi İlahiyat Fakültesi/Published by Çukurova University Faculty of Divinity, 01380, Adana, Turkey. Tüm Hakları saklıdır / All rights reserved.

المذاهب الإسلامية في الإيالة التونسية وعلاقتها بالسلطة العثمانية خلال القرن 16م

Tunus Eyaletindeki İslam Mezhepleri ve XVI. Yüzyılda Osmanlı Otoritesiyle İlişkisi

Islamic Sects in Tunisian Province and Its Relationship with the Ottoman Authority during the 16th Century

الملخّص

يتناول هذا البحث مسألة المذاهب الإسلامية في البلاد التونسية وعلاقتها بالدولة العثمانية خلال القرن 16م. ذلك أن المسألة المذهبية عريقة في البلاد التونسية. حيث عرفت تونس عبر تاريخها الإسلامي العديد من المذاهب الإسلامية، منها السنة والشيعة والخوارج. وقد ارتبط انتشار هذه المذاهب بالتطورات السياسية التي شهدتها تونس من الفتح الإسلامي إلى حدود العهد العثماني. كما ظلت في تونس ثلاثة مذاهب إلى يومنا هذا، وهي المالكية والحنفية والإباضية. أما بقية المذاهب فلم يعد لها وجود يذكر. وقد بقي المذهب المالكي أكثر انتشارا في تونس وفي شمال إفريقيا. وعندما دخلت تونس تحت الحكم العثماني عاد المذهب الحنفي إلى الانتشار من جديد، وأصبح المذهب الرسمي للدولة. وقد انتهج العثمانيون سياسة متسامحة مع كل المذاهب في تونس. وسنقوم في هذا البحث بتحليل ثلاثة مباحث هي: أولا أهم المذاهب الإسلامية التي وجدت في تونس قبل الدخول العثماني، ثانيا الدخول العثماني إلى تونس وانعكاساته على الخارطة المذهبية فيها، ثالثا المؤسسات التي أقامها العثمانيون في تونس ودور المذاهب الدينية فيها.

الكلمات المفتاحية: العثمانيون، تونس، المالكية، الحنفية، الإباضية.

Öz

Bu araştırma, Tunus'taki İslam mezhepleri konusunu ve 16. yüzyılda Osmanlı İmparatorluğu ile olan ilişkilerini ele almaktadır. Nitekim Tunus, İslam tarihi boyunca Sünnî, Şîî ve Hâricî dahil olmak üzere birçok İslam mezhebini tanımıştır. Bu mezheplerin yaygınlaşması, İslam fetihlerinden Osmanlı döneminin sınırlarına kadar Tunus'un tanık olduğu siyasi gelişmelere bağlanmıştır. Tunus'ta bugüne kadar Mâlikî, Hanefî ve İbâdî olmak üzere üç İslam mezhebi kaldı. Tunus'taki diğer mezhepler ise artık kalmamıştır. Öte yandan Mâlikî mezhebi, Tunus ve Kuzey Afrika'da en yaygın mezhep olmaya devam etti. Tunus, Osmanlı hakimiyetine girdiğinde, Hanefî mezhebi yeniden yayılmaya başladı ve devletin resmi mezhebi haline gelmiştir. Osmanlılar Tunus'ta tüm mezheplere karşı hoşgörülü bir politika izlemiştir. Bu bağlamda, bu araştırmayı üç bölümde ele alacağız: Birincisi, Osmanlı'ya girmeden önce Tunus'ta var olan en önemli İslam mezhepleri. İkincisi, Osmanlı'nın Tunus'a girişi ve bunun mezhep haritasındaki yansıması. Üçüncüsü ise, Osmanlıların Tunus'ta kurdukları kurumlarda İslam mezheplerinin rolü.

Anahtar Kelimeler: Osmanlılar, Tunus, Mâlikîler, Hanefîler, İbâdîler.

Abstract

This research deals with the issue of Islamic sects in Tunisia and their relationship with the Ottoman Empire during the 16th century. Throughout its Islamic history, Tunisia has known many Islamic sects, including Sunnis, Shiites, and Kharijites. The spread of these sects was linked to the political developments that Tunisia witnessed from the Islamic conquest to the borders of the Ottoman era. There have remained in Tunisia three schools of thought to this day, namely Malikiyya, Hanafiyya and Ibadiyya. The rest of the sects no longer exist in Tunisia. On the other hand, the Maliki school of thought remained more prevalent in Tunisia and in the North African region. And when Tunisia entered under the Ottoman rule, the Hanafi school of thought returned to spread again, and it became the official sect of the state. The Ottomans pursued a tolerant policy with all sects in Tunisia. From this point of view, we will address our research in three sections: First, the most important Islamic sects of thought that existed in Tunisia before the Ottoman entry, second, the Ottoman entry into Tunisia and its repercussions on the sectarian map in it, and thirdly, the institutions established by the Ottomans in Tunisia and the role of religious sects in it.

Keywords: Ottomans, Tunisia, Malikis, Hanafis, Ibadis.

المقدمة

تعتبر دراسة مسألة المذاهب الإسلامية في العالم الإسلامي أحد أهم المسائل الإشكالية التي تدور حولها نقاشات واسعة وكبيرة إلى يومنا هذا، بل إن هذه المسألة قد ارتبطت ببعد إيديولوجي وسياسي، تحول فيما بعد إلى صراع سياسي ومذهبي، انعكس بشكل مباشر على التركيبة المجتمعية للشعوب الإسلامية. وقد عرفت الجغرافية الإسلامية عبر تاريخها صراعات مذهبية أدت إلى ظهور حروب وفتن، عصفت بوحدة هذه الأمة، وقسمتها إلى عدة فرق ودول متناحرة فيما بينها، رغم اشتراكها في المرجعية الإسلامية. والحقيقة إن دراستنا لهذه المسألة ستكون مقاربة من زاوية تاريخية تحليلية، دون الدخول في التفاصيل والخلافات الفقهية الحاصلة بين مختلف هذه المذاهب الإسلامية. كما أن بحثنا هذا سيركز على دراسة المذاهب الإسلامية في الإيالة التونسية زمن الحكم العثماني. ويعود اختيارنا لهذا الموضوع لندرة الكتابات فيه، ولعدم وجود دراسات تاريخية تتناول هذه المسألة بمقاربة تحليلية من زاوية تاريخية، تحدد الخارطة المذهبية التي وجدت في البلاد التونسية، وكيف تعاملت معها الدولة العثمانية السنية؟.

من جهة أخرى لم يكن الدخول العثماني إلى شمال إفريقيا عموما، وإلى البلاد التونسية خصوصا، دخولا عسكريا، أثر بشكل كبير على خارطة التوازنات السياسية في المنطقة، بل كان أيضا دخولا له تأثيرات مذهبية وثقافية، ساهمت في إحداث تحولات في الخارطة المذهبية التي استقرت في تونس منذ خروج الفاطميين من تونس في القرن 5ه، وأصبح فيها المذهب المالكي هو المذهب الرسمي المعتمد في البلاد التونسية على مدار قرون طويلة. وبدخول العثمانيين سيدخل مذهب آخر وهو المذهب الحنفي، وسيصبح المذهب الرسمي للإيالة التونسية إلى جانب المذهب المالكي، الأمر الذي سينعكس بشكل مباشر على طبيعة العلاقة بين المجتمع ذي الغالبية المالكية وبين السلطة العثمانية الجديدة ذات الانتماء الحنفي. وستشهد هذه العلاقة بين الدولة والمجتمع صراعا وتوترا تعود أحد أسبابه إلى هذا الاختلاف المذهبي.

من جهة أخرى لم يكن المذهب الحنفي مذهبا جديدا في البلاد التونسية، بل كان موجودا فيها منذ القديم، وكانت له جذور تاريخية تمتد إلى القرن الثاني والثالث الهجري، وقد كان منتشرا في تونس الإفريقية[1]، غير أنه خفت وجوده لفترة طويلة بعد انتشار المذهب المالكي، وظهور عدة دول حكمت تونس، كانت تتبنى المذهب المالكي وجعلته مذهبا رسميا للدولة والمجتمع، كما أن المزاج المجتمعي في تونس كانت غالبيته تتبنى المذهب المالكي. وهذا يعني أن العثمانيين لم يُدخلوا المذهب الحنفي أو فرضوه على المجتمع التونسي كمذهب جديد، بل قاموا فقط بتعزيز الوجود الفقهي والسياسي للمهذب الحنفي، وأعطوه بعدا رسميا للدولة، مما ساعده على إعادة الانتشار والظهور بين فئات من المجتمع التونسي، خصوصا الفئات ذات الأصول التركية. وأصبح للمذهب الحنفي علماء ومدارس وطلاب ينشطون داخل المساجد وفي المجتمع لنشر أدبيات هذا المذهب.

لكن يجب أن نشير هنا إلى أن تونس عند دخول العثمانيين لم تكن الخارطة المذهبية فيها منحصرة فقط على المذهب المالكي الرسمي أو المذهب الحنفي، فقد كان المذهب الإباضي أيضا موجودا داخل البلاد التونسية، وكانت جزيرة جربة إحدى قلاعه التي يتمركز فيها. وقد كان العثمانيون يدركون هذه الخارطة المذهبية المتنوعة داخل البلاد التونسية. لذلك تعاملوا معها بأسلوب حذر، بسبب حساسية المسألة المذهبية، ومدى تأثيرها على الوجود العثماني الذي بسط نفوذه على منطقة شمال إفريقيا، وحولها إلى إيالات ثلاث تابعة له، مما استوجب على السلطات الجديدة معرفة كيفية التعامل مع المسألة المذهبية بشكل منفتح ودون إقصاء.

ومن هذا المنطلق سنحاول في بحثنا هذا دراسة المسألة المذهبية في تونس في العهد العثماني، وفق مقاربة تاريخية تجمع بين التحليل التاريخي والتحليل السياسي والاجتماعي، وذلك لكون المسألة المذهبية معقدة ومتشابكة يتداخل فيها الديني بالسياسي والسوسيولوجي وحتى الاقتصادي. وسنتناول بحثنا هذا في ثلاثة مباحث كالتالي: أولا أهم المذاهب الإسلامية التي وجدت في تونس قبل الدخول العثماني، ثانيا الدخول العثماني إلى تونس سنة 1574م وانعكاساته على الخارطة المذهبية فيها، ثالثا المؤسسات التي أقامها العثمانيون في تونس ودور المذاهب الدينية فيها.

[1] القاضي عياض، ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك، تحق ابن تاويت الطنجي (المملكة المغربية: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، 1983)، 1/24-26.

1. أهم المذاهب الإسلامية التي وجدت في تونس قبل الدخول العثماني

لا شك أن الحديث عن الوجود التاريخي للمذاهب الإسلامية في تونس قبل الفتح العثماني يساعدنا بشكل علمي وموضوعي على معرفة التطور التاريخي لهذه المذاهب، واستمراريتها أو اندثارها في تونس، كما يساعدنا الحديث عن أهم المذاهب التي ظلت متواجدة في البلاد التونسية حتى دخول الحكم العثماني، ومعرفة الخارطة المذهبية التي تعامل معها العثمانيون بعد دخولهم إلى الإيالة التونسية. من جهة أخرى تجدر الإشارة إلى أن وجود هذه المذاهب في تونس قد ارتبط بشكل كبير بطبيعة المشهد المذهبي الذي ظهر في منطقة الشرق الإسلامي منذ قيام الدولة الأموية، وظهرت بوادر لمدارس فقهية وتيارات مذهبية، تطورت مقارباتها وأفكارها على مدار قرون طويلة، حتى اكتملت وانتشرت في مواقع مختلفة من العالم الإسلامي. وكانت منطقة شمال إفريقيا أحد هذه المناطق التي انتشرت فيها هذه المذاهب الوافدة من الشرق الإسلامي. وقد عرفت تونس بعد دخول الفتح الإسلامي إليها انتشار العديد من المذاهب الفقهية، خصوصا المذهب المالكي والمذهب الحنفي والمذهب الإباضي، وكذلك الإسماعيلية و المعتزلة والأشعرية. غير أن البلاد التونسية ومنذ القرن الخامس للهجرة وقعت فيها تحولات جيوسياسية أدت إلى تراجع العديد من المذاهب الإسلامية فيها، وعودة المذهب السني الأشعري وهيمنته على الساحة الفقهية والسياسية في البلاد، وقد انحصرت الخارطة المذهبية الفقهية بشكل عام في ثلاثة مذاهب فقهية أساسية وهي: المذهب المالكي والمذهب الحنفي والمذهب الإباضي.

لقد ساهمت العوامل السياسية في البلاد التونسية في نشر هذه المذاهب الثلاثة التي ذكرناها سابقا، خصوصا بعد انتقال الدولة الفاطمية الشيعية إلى مصر وانسحابها من تونس، حيث وجد أنصار التيار السني الفرصة للعودة والظهور من جديد، وقد ساعد على ذلك ظهور دول حكمت تونس، وساهمت في نشر هذه المذاهب الثلاثة. وقد عرفت البلاد التونسية حركة فكرية وعلمية كبيرة، ويعود تركيزنا على هذه المذاهب الثلاثة، وذلك لأنها هي التي استمرت في الوجود داخل الساحة الفقهية في تونس إلى يومنا هذا، أما بقية المذاهب الأخرى فقد انحصرت، ولم يعد لها تأثير يذكر في البلاد، وباتت تونس معروفة فقط بهذه المذاهب الثلاثة.

1.1. المذهب المالكي في تونس

تذكر المصادر التاريخية أن علي بن زياد التونسي هو أول من أدخل المذهب المالكي إلى تونس، بعد أن سافر إلى الحجاز وتلقى الفقه من الإمام مالك وسمع منه، وجلب كتابه الموطأ إلى الديار التونسية، وبدأ في تدريسه في جامع الزيتونة وفي جامع عقبة بن نافع بالقيروان، وفي العديد من مناطق شمال إفريقيا[2]. ثم بعد ذلك قام الكثير من العلماء وتلاميذهم بنشر المذهب المالكي في مناطق واسعة، وصلت إلى الأندلس وإلى إفريقيا. وقد ساعد على ذلك الدول التي كانت تتبنى المذهب المالكي مذهبا رسميا لها، وكانت الدولة الأغلبية الدولة السنية الأولى التي قامت بنشر المذهب المالكي في تونس، وشجعت عليه، وظهر في عهدها علماء كثيرون، ساهموا في ترسيخ المذهب المالكي بين عامة الناس من التونسيين، وكذلك في سكان شمال إفريقيا. ويمكن القول إنه إضافة إلى جهود العلماء في نشر هذا المذهب وانتشار تعليمه في عدة مراكز علمية مثل الزيتونة وجامع القيروان، فإن الفاتحين القادمين من الشرق، وخصوصا من بلاد الحجاز كان لهم الدور الكبير أيضا في نشر المذهب المالكي دون سواه، حيث تقبل أهل تونس هذا المذهب، ووجدوا فيه ارتياحا وانسجاما مع طبيعتهم[3].

من ناحية أخرى يمكن القول إن انتشار المذهب المالكي قد ساهمت فيه السلطة في البلاد التونسية، وعززت وجوده، وذلك لاقتناع صناع القرار في تلك الدول بهذا المذهب، لكنه يجب التذكير أن المذهب المالكي لم يكن المذهب الوحيد الذي سيطر في تونس وفي شمال إفريقيا، فقد عرفت تونس فترات تراجع فيها المذهب المالكي بسبب الظروف السياسية، وبسبب الانتماء المذهبي لتلك الدول المختلفة. فعلى سبيل المثال انتشر المذهب الشيعي الإسماعيلي في تونس عندما تأسست الدولة الفاطمية، وعملت على نشر المذهب الإسماعيلي الشيعي. كذلك نجد أن الدولة الرستمية التي أسسها بنو رستم قامت بفرض المذهب الإباضي الخارجي، وسعت إلى نشره في

[2] القاضي أبو الفضل عياض، تراجم أغلبية، تحق. محمد الطالبي (تونس: المطبعة الرسمية للجمهورية التونسية، 1968)، 23-21.
[3] محمد الطالبي، " العلاقات بين إفريقية والأندلس"، مجلة الكراسات التونسية.21 (1969)، 39.

مناطق واسعة من تونس والجزائر وليبيا. وبذلك عرفت المذاهب الإسلامية قوة انتشار حسب الظروف السياسية في تلك الفترة، وحسب الميولات المذهبية والفقهية التي كانت تتبناها تلك الدول[4].

لكن بقي المذهب المالكي رغم تغير مختلف هذه الظروف السياسية هو المذهب الأكثر انتشارا بين عامة سكان تونس، وبقي كتاب الموطأ للإمام مالك ومدونته برواية الإمام سحنون أحد أهم الكتب تأثيرا وانتشارا بين أهل تونس. بل إن ابن الأثير يذكر في كتابه أن المعز بن باديس عندما انفصل عن الدولة الفاطمية بعد انتقالها إلى مصر قام بتحميل أهل تونس على اتباع المذهب المالكي دون غيره من المذاهب الأخرى، ويقول ابن الأثير في كتابه الكامل: " وَهَذَا الْمُعِزُّ أَوَّلُ مَنْ حَمَلَ النَّاسَ بِإِفْرِيقِيَّةَ عَلَى مَذْهَبِ مَالِكٍ، وَكَانَ الْأَغْلَبَ عَلَيْهِمْ مَذْهَبُ أَبِي حَنِيفَةَ"، وذلك لقوة اقتناعه واقتناع أهل تونس بهذا المذهب، حيث يعد المعز بن باديس الصنهاجي أكثر السياسيين الذين ساهموا بشكل كبير في إعادة المذهب السني إلى تونس و شمال إفريقيا، والقضاء على المذهب الشيعي نهائيا، كما ساهم بشكل كبير في إعادة الاعتبار أكثر إلى المذهب المالكي، ونشره بين عامة سكان تونس، وباقي منطقة شمال إفريقيا[5].

و رغم الظروف السياسية التي شهدتها البلاد التونسية من مواجهات بين التيار السني والشيعي فإن المذهب المالكي قد ازداد انتشارا أكثر بعد ذلك في عهد الدولة الحفصية التي رعى مؤسسها أبو زكريا الحفصي هذا المذهب، كما اهتم بنو حفص بعد ذلك خصوصا في القرن 15م بهذا المذهب، وعملت على تعزيزه وتقويته في كافة البلاد التونسية. وقد انتشرت في العهد الحفصي عدة مدارس، وفتحت في كل أرجائها فروعا لجامع الزيتونة، مما خلق حركة فكرية ومناخا علميا كبيرا، رغم الانتكاسات التي منيت بها تونس إبان الاحتلال الإسباني الذي احتل تونس، ومارس فيها ظلما كبيرا، ودنس جوامعها ومساجدها، وحول الجامع الأعظم إلى إسطبل لخيوله. لكن علماء المذهب المالكي ظلوا صامدين، يقاومون هذا الغزو الإسباني الصليبي، فلم يكن المذهب المالكي مجرد مذهب فقهي فقط، بل كان أيضا تيارا سنيا تحرريا في تونس، ويملك مشروعا نهضويا وحضاريا، وتصدى لكل المشاريع الصليبية التي تترصد بالإيالة التونسية وبعقيدتها[6].

وقد عرفت المدرسة المالكية التونسية ظهور عدة علماء ساهموا بشكل كبير في نشر المذهب المالكي ومن بينهم: الإمام سحنون وكتابه المدونة، والإمام محمد بن أبي زيد وكتابه الرسالة، والإمام أبو الحسن علي بن محمد اللخمي وكتابه التبصرة، والإمام أبو عبد الله محمد المازري وكتابه التلقين، والإمام ابن عرفة ومؤلفه المختصر، وغيرهم من العلماء الذين سيظهرون بعد ذلك في العهد الحفصي، واستمر في العهد العثماني، ثم في فترة الاستعمار الفرنسي مثل الإمام محمد الطاهر بن عاشور، حيث لعب هؤلاء العلماء دورا بارزا من خلال مؤلفاتهم في نشر المذهب المالكي في تونس وفي منطقة شمال إفريقيا. وكان جامع الزيتونة وجامع عقبة بن نافع أهم المراكز العلمية التي ترعرع فيها الفكر المالكي، ونضجت أصوله ومقارباته الفقهية، بل كانت هذه المراكز القلاع الحامية الوحيدة لوجود المذهب المالكي في تونس، حيث قام الحفصيون بإنشاء مدارس، وأعطوا لجامع الزيتونة ولعلمائه الأهمية الكبرى، وكذلك تم تطوير مناهجه التعليمية بشكل يرسخ المذهب المالكي في البلاد التونسية، حتى أصبحت تونس في عهدهم مركز الفقه المالكي بلا منازع في القرن 15و16م[7].

2.1. المذهب الحنفي

يعد الشيخ عبد الله بن فروخ أول من أدخل المذهب الحنفي إلى تونس، بعد أن سافر إلى العراق، وتلقى الفقه من الإمام أبي حنيفة، وسمع منه لمدة طويلة. ومما يمكن الإشارة إليه أن ابن فروخ قد تزامن وجوده في نفس الفترة مع علي بن زياد التونسي، وكأن دخول المذهب الحنفي إلى تونس عن طريق عبد الله بن فروخ كان متزامنا أيضا مع دخول المذهب المالكي إلى تونس عن طريق علي بن زياد التونسي. وقد انتشر هذا المذهب في الديار التونسية، وصار له علماء من أبرزهم: أسد بن الفرات الذي كان يدرس المذهب الحنفي

---

[4] حسن علي حسن، الحياة الدينية في المغرب (القاهرة: دار النمر للطباعة، 1985)، 104.

[5] أبو الحسن ابن الأثير، الكامل في التاريخ (بيروت: دار الكتاب العربي، 1997)، 505/7.

[6] كتاب المدونة الكبرى لإمام دار الهجرة هو مؤلف يتحدث عن فقه الإمام مالك، رواه العالم التونسي الإمام سحنون بن سعيد التنوخي عن الإمام عبد الرحمن بن القاسم العتيقي. وقد ورد في هذا الكتاب جملة المسائل الفقهية لدى الإمام مالك.

[7] أبو إسحاق إبراهيم الأصطخري، المسالك والممالك، تحق. محمد جابر عبد العال (القاهرة: الهيئة العامة المصرية للكتاب، 2004)،37.

في جامع بن عقبة نافع بالقيروان، بعد أن عاد من رحلته العلمية من الشرق العربي، وقد تتلمذ على يديه طلاب كثر، حملوا أصول الفقه الحنفي، وعملوا على نشره في أرجاء تونس.

من جهة أخرى، عرف المذهب الحنفي توسعا وانتشارا نوعا ما في عهد الدولة العبيدية الشيعية التي لم تضيّق على علمائه وأتباعه[8]، وذلك لاتفاق الأحناف مع الشيعة في مسألة أفضلية الإمام عليّ على ما تقدمه من الخلفاء، مثلما ذكر ذلك القاضي عياض في كتابه ترتيب المدارك، حيث قال : "كان الظهور في دولة بني عبيد لمذهب الكوفيين لموافقتهم إياهم في مسألة التفضيل، فكان فيهم القضاء والرئاسة"[9]. ويدل كلام القاضي عياض على أن المذهب الحنفي عرف انتشارا بين عامة الناس، وأن الدولة العبيدية لم تعمل على حظره أو منعه، مثل بقية المذاهب الأخرى، بل سمحت له بالتواجد والتوسع والانتشار، وذلك بسبب التوافق في مسألة أفضلية الإمام عليّ على بقية الخلفاء. وربما حاولت الدولة العبيدية السماح للمذهب الحنفي بالتواجد، وذلك بهدف خلق خلافات بين المذاهب السنية الأربعة.

إلا أن المذهب الحنفي رغم هذه المساحات الحرة التي توفرت له في العهد العبيدي إلا أنه لم يستطع أن ينتشر بقدر انتشار المذهب المالكي بين سكان تونس. كما يرجع تراجعه في العصر الوسيط إلى أن أغلب الدول التي حكمت تونس كانت تميل إلى المذهب المالكي، رغم أن هذه الدول السنية لم تمنع المذهب الحنفي. لكن برز فيه علماء كبار، وحاولوا بعلمهم ومؤلفاتهم نشر هذا المذهب بين أهل تونس، وكان من أهم هؤلاء الأعلام سليمان بن عمران الذي تلقى الفقه من شيخه أسد بن الفرات، قبل أن يستشهد هذا الأخير في جزيرة صقلية. وقد لعب سليمان بن عمران دورا كبيرا في تدريس أصول الفقه الحنفي في جامع القيروان. كما برز أيضا أبو سليمان معمر بن منصور القيرواني، وهيثم بن سليمان بن حمدون، ومحمد بن عبدوس وغيرهم من العلماء الذين ساهموا في نشر المذهب الحنفي في تونس[10].

أما في العهد الحفصي فلم يكن هناك حضور كبير للمذهب الحنفي، وذلك لغلبة انتشار المذهب المالكي على البلاد التونسية، وكذلك بسبب ميل الحفصيين إلى المذهب المالكي دون سواه من المذاهب الأخرى. وهذا لا يعني أن المذهب الحنفي كان ممنوعا، بل كان الفقه المالكي يدرس في جامع الزيتونة، وكذلك كانت تدرس المذاهب الفقهية السنية الأربعة. فالدولة الحفصية لم تكن متعصبة مذهبيا، بل كانت دولة منفتحة على جميع المذاهب، وكذلك على جميع الأقليات الدينية الأخرى التي وجدت في تونس مثل اليهود وغيرهم. ولم نجد خلال بحثنا في أعلام المذهب الحنفي في العهد الحفصي سوى أسماء قليلة من علمائه وفقهائه، وكان من بينهم الشيخ أبو عبد محمد الزناتي المهدوي الذي سافر إلى الشرق وتعلم الفقه الحنفي[11]، ثم عاد إلى تونس لينشر فيها الفقه الحنفي، ويدرس في جامع الزيتونة إلى جانب المذهب المالكي، حيث كان أغلب العلماء في تلك الفترة متسامحين يدرسون كل المذاهب سواء في جامع الزيتونة أو في جامع عقبة بن نافع بالقيروان. كذلك ظهر تلميذه أبو زيد عبد الرحمن الأنصاري والمعروف بابن الدباغ الذي نبغ في الفقه الحنفي ومؤلف كتاب " معالم الإيمان في معرفة أهل القيروان"[12]، وكان من أهم العلماء الذين ساهموا في ترسيخ المذهب الحنفي.

عرف المذهب الحنفي خلال العهد الحفصي وحتى قبيل دخول العثمانيين انحصارا كبيرا، وربما يعود ذلك إلى قلة علماء هذا المذهب وقلة نشاطاته وفعالياته العلمية، ولم تكن له مساجد معروفة، تنشط باسمه سوى جامع الزيتونة وجامع عقبة بن نافع اللذين هيمن عليهما علماء الفقه المالكي، مما نتج عنه خفوت في حضور المذهب الحنفي، ولم يتمكن من الانتشار في البلاد التونسية. وظل محدودا لدى بعض العلماء وبين فئة قليلة جدا من الناس، وربما يعود ذلك أيضا إلى ميل أهل تونس وعلمائها إلى المذهب المالكي. بيد أن المذهب الحنفي سيشهد بداية من النصف الثاني من القرن 16م انتعاشة وعودة جديدة، وذلك إبان الدخول العثماني إلى البلاد التونسية سنة 1574م، وبداية مرحلة جديدة في حضور المذهب الحنفي في تونس، وما ستشهده الخارطة المذهبية من تغيرات، تزامنت مع التحولات والتغيرات السياسية والاجتماعية التي طرأت على البلاد التونسية في الربع الأخير من القرن 16م.

---

[8] ابن الأثير، الكامل في التاريخ، 505/7.

[9] القاضي عياض، ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك، 25/1.

[10] محمد بن أحمد بن تميم التميمي المغربي الإفريقي، المعروف بأبي العرب، طبقات علماء إفريقية، تحق. عمر سليمان العقيلي (الرياض: دار العلوم، 1984)، 193.

[11] أبو محمد عبد الله التيجاني، رحلة التيجاني (ليبيا: الدار العربية للكتاب، 1981)، 430.

[12] عبد الرحمن بن الدباغ، معالم الإيمان في معرفة أهل القيروان، تصحيح وتعليق إبراهيم شبوح (القاهرة: مكتبة الخانجي بمصر، 1968)، 1/1-3.

3.1. المذهب الإباضي في تونس

يرى بعض الباحثين أن الإباضية كمذهب نشأ في تونس وفي منطقة الشمال الإفريقي جراء السياسات القمعية التي قامت بها الدولة الأموية للمذهب الإباضي في المشرق العربي، حيث لجأ الإباضيون إلى مناطق المغرب الإسلامي بسبب معارضة البربر إلى الحكم الأموي. ويبدو أن أول من نشر هذا المذهب في تونس هو سلمة بن سعد الذي قدم إلى تونس، وبدأ نشر دعوته فيها، وقد استجاب له عدد كبير من الناس، خصوصا في جزيرة جربة. ورغم أن هناك اختلافا في الروايات حول تحديد دخول الإباضية كمذهب إلى تونس، إلا أن القول بأن الإباضية هي فرع من الخوارج الذين قدموا إلى تونس وإلى شمال إفريقيا بعد أن ضيقت عليهم الدولة الأموية الخناق قول معقول ومنطقي. فقد انتشر الإباضيون داخل البربر، واستطاعوا أن ينظموا ثورات في العديد من المرات ضد الأمويين وضد العباسيين[13].

من جهة أخرى، استطاعت الإباضية التي تعد أكثر المذاهب الخارجية اعتدالا وقربا من أهل السنة والجماعة ومذاهبهم الفقهية الأربعة من الانتشار في النسيج المجتمعي داخل البلاد التونسية. غير أن المذهب الإباضي انتشر أكثر عندما نجح بنو رستم في تأسيس دولة لهم من سنة 140هـ إلى سنة 296 هـ، واتخذوا المذهب الإباضي مذهبا رسميا لدولتهم. حيث ساعد هذا على انتشار المذهب الإباضي في الجزائر وتونس وطرابلس. وقد استمر هذا المذهب حتى بعد سقوط الدولة الرستمية، وكان مركزه بجزيرة جربة، و يذكر الشيخ يوسف بن يعقوب أن الوجود التاريخي للإباضية بجزيرة جربة يعود إلى القرن الثاني للهجرة، حيث انتشر هذا المذهب ومبادئه بين السكان الأصليين للجزيرة، وقد تعزز وجوده أكثر في الجزيرة بعد سقوط الدولة الرستمية، بعد أن لجأ عدد كبير من الإباضيين إلى جزيرة جربة لمناعتها البحرية ولموقعها الإستراتيجي المتميز على سواحل البحر الأبيض المتوسط، فصارت الإباضية المذهب الأكثر انتشارا بها، وكان من أهم علماء هذا المذهب أبو مسور يسجا بن يوجين اليراسني، والشيخ سالم يعقوب[14].

وبقي المذهب الإباضي متمركزا في جزيرة جربة التابعة لتونس في الفترات التاريخية اللاحقة، واستطاع أن يصمد أمام الدولة الفاطمية التي عملت على تضعيفه ومنعه، ثم استمر بعد ذلك في عهد الموحدين حتى العهد الحفصي، حيث لم تذكر المصادر التاريخية أن الحفصيين المالكيين قاموا بمنع المذهب الإباضي، بل كانت جزيرة جربة محل عناية واهتمام من قبل الحفصيين، ولم تتعرض إلى اضطهاد مذهبي. وتواصل المذهب حتى في العهد العثماني، بل تحالف إباضيو جزيرة جربة مع العثمانيين في معركة جربة ضد الإسبان، وانتصر فيها العثمانيون سنة 1560م، وأصبحت الجزيرة خاضعة لهم. وهو ما سينعكس بشكل إيجابي بعد ذلك في تعامل العثمانيين مع جزيرة جربة في مرحلة حكمهم لتونس.

2. الدخول العثماني إلى تونس وانعكاساته على الخارطة المذهبية فيها

1.2. موقف العثمانيين من حرية المعتقد والمذهب

لعله من الأجدر أن نشير في بداية هذا العنصر إلى مسألة مهمة تبين لنا الإنتماء المذهبي للعثمانيين، حتى نفهم أسلوبهم في التعامل مع بقية المذاهب والأقليات الدينية الأخرى. ذلك أن الدولة العثمانية تبنت المذهب الحنفي منذ أن كانت قبيلة إلى أن أصبحت إمبراطورية واسعة الأرجاء. فالأتراك الذين قدموا إلى منطقة الأناضول وجدوا انسجاما مع المذهب السني الحنفي، وارتاحوا إلى تعاليمه الفقهية. ولم يعرف عنهم انتشار المذهب المالكي أو الإباضي أو الحنبلي بينهم. غير أن الدولة العثمانية كانت تدرك جيدا شكل الخارطة المذهبية في العالم الإسلامي، لاسيما في المنطقة العربية. لذلك وضعت سياسة تعامل مع هذه الخارطة المذهبية المتنوعة، بشكل يساعد على خلق استقرار بين كل هذه الشرائح، واعترفت بكل المذاهب الإسلامية على اختلاف مرجعياتها الفقهية. ولم تذكر المصادر التاريخية أن الدولة العثمانية مارست اضطهادا دينيا أو مذهبيا ضد المذاهب الإسلامية ولا ضد الأقليات الدينية من غير المسلمين، بل العكس من ذلك حرص صناع القرار في الدول العثمانية على تنظيم هذا التنوع المذهبي والديني في الجغرافية العثمانية، خصوصا بعد فتح

[13] لطيفة البكاي، انتقال الفكر الخارجي إلى بلاد المغرب،حركية الإنسان والأفكار عبر المتوسط، مؤلف جماعي(صفاقس: دار محمّد علي للنّشر، 2033)، 5-13.
[14] علي البوجديدي، " الشيخ سالم بن يعقوب: حياة رجل وتجربة جيل"، مجلة الحياة، 17 (2013)، 249-273.

القسطنطينية من قبل السلطان محمد الفاتح سنة 1453م، حيث صدر قانون نامة، وهو بمثابة أول دستور تقوم عليه الدولة العثمانية، وينظم حياة المسلمين على اختلاف مذاهبهم ومرجعياتهم الفقهية[15].

من جهة أخرى نجح العثمانيون في سن قوانين تحمي حقوق المذاهب الدينية والأقليات الدينية التي توجد في الجغرافية العثمانية، لذلك تعددت قوانين نامة المنظمة لحياة المسلمين بكافة مذاهبهم المختلفة، وكذلك حياة غير المسلمين بكافة طوائفهم ومذاهبهم. وكان نظام الملل الذي أصدره محمد الفاتح يعكس هذه العقلية التسامحية العثمانية التي تؤمن بالتنوع والاعتراف بالآخر من منطلق القيم الإسلامية، وكذلك من خلال أساسيات الفقه الحنفي الذي تبنته الدولة، وجعلته المذهب الرسمي لها. فكما تعامل العثمانيون مع الأقليات الدينية بأسلوب متسامح، ومنحوهم عهود أمان لحماية حياتهم وأعراضهم وممتلكاتهم وحرياتهم الدينية، فقد منحوا أيضا نفس الحقوق إلى بقية المذاهب الإسلامية على اختلاف مراجعهم الفقهية. ولعل قوانين نامه السلطان سليم الأول تعكس هذه الذهنية العثمانية التي تؤمن بحق الاختلاف، وتدرك أهمية التنوع في المجتمع العثماني، وترى أنه عامل قوة واستقرار للدولة والمجتمع[16]. وقد طبق العثمانيون هذه المبادئ المتسامحة التي وردت في قوانين نامه عندما دخلوا إلى المنطقة العربية في الشام ومصر والحجاز. وقد استمر هذا السلوك التسامحي العثماني في كل مكان يدخلونه، ومن بينها منطقة شمال إفريقيا التي فتحوها في بداية الربع الأخير من القرن 16م، حيث تعاملوا مع كل المذاهب والأقليات الموجودة فيها باحترام ووفق القوانين العثمانية التي تعترف بحق الجميع في التواجد وفي ممارسة عقيدتهم ومذهبهم بحرية ودون أي تمييز.

2.2. علماء المالكية في شمال إفريقيا يستنجدون بالعثمانيين الأحناف ضد الإسبان

لم يكن الدخول العثماني إلى منطقة شمال إفريقيا عموما، وإلى البلاد التونسية خصوصا دخولا عسكريا قسريا استعماريا، بل جاء هذا الدخول بطلب من أهالي وعلماء تلك الديار التي أذاقها الاحتلال الإسباني صنوف الظلم، ودنس مساجدهم، وافتك خيراتهم، وقمع حريتهم. وقد كان علماء المالكية في شمال إفريقيا يتابعون الفتوحات العثمانية في أوروبا وفي الشرق العربي، كما كان لهم اطلاع كبير على القوانين العثمانية المتسامحة مع المذاهب والأقليات، لذلك وجهوا نداءات استغاثة للعثمانيين لكي ينجدوهم من ظلم الإسبان. وكان السلطان سليمان القانوني قد لبى في مرحلة سابقة نداء استغاثة الأندلسيين في إسبانيا، فأرسل إليهم السفن وأنقذ منهم الكثير[17]. وقد كشف هذا السلوك العثماني عن القيم التسامحية التي تحلت بها الدولة العثمانية السنية الحنفية تجاه مختلف الأقليات والمذاهب الدينية. ولذلك بادر علماء المالكية في الجزائر بإرسال رسالة إلى السلطان سليم الأول، يدعونه لكي ينقذهم من الاحتلال الإسباني، وأبدوا رغبتهم لكي تصبح الجزائر تابعة للحكم العثماني. وقد تم العثور على هذه الرسالة في أرشيف قصر طوب قابي تحت رقم 6456، وقام المؤرخ التونسي الدكتور عبد الجليل التميمي بترجمتها من اللغة العثمانية إلى اللغة العربية، ونشرت في المجلة التاريخية المغاربية[18]. وقد انتهج علماء المالكية في ليبيا أيضا نفس نهج علماء الجزائر، فأرسلوا أيضا رسالة إلى السلطان سليمان القانوني، لكي ينجدهم من ظلم فرسان القديس يوحنا الذين احتلوا مدينة طرابلس، وأسسوا فيها حكومة مسيحية صليبية، ومارسوا اضطهادا كبيرا للأهالي، وحولوا ميناء طرابلس إلى قاعدة عسكرية تتحكم في حركة الملاحة والتجارة على سواحل شمال إفريقيا[19].

3.2. سياسة العثمانيين تجاه المذاهب الإسلامية بعد دخولهم إلى تونس

1.3.2. تحالف علماء المالكية في تونس مع العثمانيين ضد الإسبان

يمكن الإشارة هنا إلى أن التحولات الجيوسياسية التي شهدتها تونس في أواخر العهد الحفصي قبيل الدخول العثماني لم يكن مصدرها بالدرجة الأولى عوامل خارجية ناتجة عن الصراع العثماني الإسباني على تونس، بل كانت نتاجا لتحولات عميقة شهدها المجتمع

---

[15] Abdulkadir Özcan, *Kanunnâme-i Âl-i Osman, Tahlil ve Karşılaştırmalı Metin* (İstanbul: Kitabevi, 2003), 1-45.

[16] Yaşar Yücel, *I. Selim Kânûnnâmeleri 1512-1520* (Ankara: Tarih Kurumu, 1995), 1-13.

[17] عبد الجليل التميمي، أول رسالة من مسلمي غرناطة إلى السلطان سليمان القانوني، المجلة التاريخية المغاربية، 3 (1975)، 27-46.

[18] عبد الجليل التميمي، أول رسالة من أهالي مدينة الجزائر إلى السلطان سليم الأول سنة 1519، المجلة التاريخية المغاربية، 6 (1976)، 116-120.

[19] عبد العزيز محمد الشناوي، الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها (القاهرة: المكتبة الأنجلو المصرية، 2004)، 199/2.

التونسي، وكان علماء المذهب المالكي هم النخبة التي تقود هذا الحراك المجتمعي، الأمر الذي جعلها تطمح في ربط علاقات مع العثمانيين، ومساعدتهم لإنهاء حالة الضعف والانهيار الذي تمر به البلاد، خصوصا بعد تحالف الحفصيين مع الإسبان المحتلين. ويمكن القول إن المشروع السني المالكي بعلمائه لعب دورا بارزا في فتح الأبواب إلى العثمانيين الأحناف حتى يدخلوا إلى تونس، حيث كان علماء الزيتونة يدركون عمق هذه التحولات الجيوسياسية والاستراتيجية التي تشهدها البلاد التونسية في الداخل والخارج. ولعل من أهم الأخطاء التي وقعت فيها بعض الدراسات التاريخية أنها اعتبرت أن الدولة العثمانية دخلت إلى تونس في وقت كانت فيه الدولة الحفصية قائمة وقادرة على إدارة الحكم في تونس. وهذا في الحقيقة مغالطة تاريخية كبيرة لا يمكن القبول بها، لأن العثمانيين جاؤوا بعد أن انهارت الدولة الحفصية، وفقدت سيادتها، وأصبحت ملحقة إلى الإسبان، الأمر الذي دفع النخب التونسية وفي مقدمتها علماء المذهب المالكي وحتى علماء المذهب الإباضي إلى طلب المساعدة من العثمانيين في معركتهم ضد الإسبان وضد حالة الانهيار السياسي والمجتمعي التي تمر به البلاد التونسية منذ النصف الثاني من القرن16[20].

وبغض النظر عن الحديث في مجريات التدخل العثماني والحروب المختلفة التي خاضوها للسيطرة على منطقة شمال إفريقيا عموما وعلى تونس خصوصا، فإن ما ذكرناه سابقا يعكس لنا الحقيقة التسامحية التي تصرف بها العثمانيون تجاه أهالي شمال إفريقيا، حيث لم تعمد الدولة العثمانية إلى فرض مذهبها على أهالي المنطقة، وما دعوة علماء المالكية واستنجادهم بالعثمانيين الأحناف إلا دليل على أن العثمانيين انتهجوا سياسة تعايش تعترف بكل المذاهب والأقليات في تلك المنطقة. وهذا ما دفع أيضا بعلماء تونس إلى التعاون مع العثمانيين لمقاومة الإسبان، وإخراجهم، حيث تمكن العثمانيون سنة 1574م، بمساعدة أهالي تونس وعلمائها أن يحرروا تونس من الاحتلال الإسباني. ودخلت تونس تحت الحكم العثماني السني الحنفي، لتبدأ فيها مرحلة جديدة سياسيا ومذهبيا وقضائيا، وستشهد عودة جديدة للمذهب الحنفي، بعد أن عاش حالة تراجع لمدة طويلة في تونس جراء انتشار المذهب المالكي في الديار التونسية. وكان العثمانيون يدركون جيدا أن المذهب المالكي هو الأكثر انتشارا في تونس، وله حضور كبير في نفوس سكان تونس، كما كانوا يدركون أهمية جامع الزيتونة بالنسبة إلى التونسيين في تعليم المذهب المالكي، وبناء كل المعاملات الدينية و المجتمعية والقضائية وفق هذا المذهب.

3. المؤسسات التي أقامها العثمانيون في تونس ودور المذاهب الدينية فيها

بعد أن دخل العثمانيون إلى تونس، واستقر لهم الأمر قاموا بتأسيس مؤسسات جديدة مشابهة لتلك المؤسسات التي وضعوها في بقية الولايات العثمانية الأخرى. فقد وضع سنان باشا حامية عسكرية تتألف من أربعة آلاف عسكري إنكشاري، وذلك من أجل تحقيق الأمن في الإيالة التونسية وحمايتها من أي خطر داخلي أو خارجي، يهدد أمنها واستقرارها. فالقوة العسكرية في نظر العثمانيين هي القوة الصلبة التي يجب أن تتوفر لحماية وجودهم في أي منطقة. كما تم تعيين وال على الإيالة برتبة باشا، مرتبط ارتباطا مباشرا بالسلطة المركزية في إستانبول، ويعتبر أعلى رتبة سياسية في التنظيم السياسي الجديد للإيالة التونسية، وكان مقر الباشا يسمى بدار الباشا، وهي تمثل مركز حكم الإيالة. كما تم تعيين مساعد للباشا وهو الآغا الذي يرأس الجيش الإنكشاري، فهو بمثابة رئيس أركان الجيش، وكان مقره الديوان الذي يعتبر وزارة الدفاع، وتتكون من مستشارين عسكريين للآغا. أما المؤسسة الثالثة التي قام العثمانيون بتأسيسها فهي مؤسسة القاضي أفندي الذي يعتبر رئيس القضاء، حيث يتم تعيينه مباشرة من مركز الدولة العثمانية في إستانبول، ويكون حنفي المذهب، باعتبار أن المذهب الحنفي أصبح هو المذهب الرسمي للنظام السياسي الجديد في الإيالة التونسية، وكان مساعدوه من القضاة المالكيين المحليين[21].

نلاحظ أن هذه المؤسسات التي شكلها العثمانيون هي نفس المؤسسات التي يتم العمل بها في باقي الولايات العثمانية، فهي تتكون من الولاية (دار الباشا)، المجلس العسكري (الديوان)، مجلس القضاء (قاضي أفندي ومساعدوه). لكن ما يمكن أن نلاحظه أن العثمانيين حافظوا على بقية المؤسسات الأخرى التي كانت في العهد الحفصي، وذلك لإدراكهم بأن هذه المؤسسات لها ارتباط كبير بمختلف شرائح المجتمع التونسي، مثل المؤسسة التعليمية بجامع الزيتونة وكذلك قوانين الجباية وغيرها، كما أن العثمانيين ورغم حفاظهم على هذه

[20] عبد الحميد هنية، تونس العثمانية بناء الدولة والمجال (تونس: تبر الزمان، 2012)، 86-92.

[21] عبد الحميد هنية، تونس العثمانية بناء الدولة والمجال، 98-98

المؤسسات في العهد الحفصي إلا أنهم أدخلوا عليها بعض التعديلات، بما يتناسب والمؤسسات الكبرى الجديدة للإيالة التونسية، مثل مؤسسة الإفتاء، فقد صار للبلاد التونسية مفتيان: الأول حنفي يمثل السلطة العثمانية القائمة، والثاني مالكي يمثل غالبية السكان[22].

1.3. موقع المذهب المالكي في تونس في المؤسسات الجديدة

لم يقم العثمانيون بإلغاء المذهب المالكي، بل أضافوا إلى جانبه المذهب الحنفي كمذهب رسمي للبلاد، باعتبار أن هناك شريحة مجتمعية جديدة تتمثل في رجال الدولة الجدد ينتمون إلى المذهب الحنفي. وشكلوا مجلسا شرعيا يتكون من علماء مالكية وعلماء أحناف، من أجل تسيير شؤون الدولة والمجتمع على كافة المستويات بشكل متوازن، وحتى لا يقع أي اختلال في منظومة المعاملات[23]. كما عملت الدولة العثمانية في تونس على إعادة الاعتبار للمذهب الحنفي، دون أن تقلل من حضور المذهب المالكي، ولم تسع إلى منعه مطلقا، بل كانت الكلمة الأولى للمفتي المالكي، باعتباره المتحدث باسم مذهب يعتنقه غالبية سكان تونس وشمال إفريقيا. والحقيقة إن الدولة العثمانية مارست نفس السياسة في كامل منطقة شمال إفريقيا بإيالاتها الثلاث التي تشكلت وهي: إيالة الجزائر وتونس وطرابلس الغرب. وقد أصبح المذهب الحنفي في تونس مذهبا رسميا بعد أن كان في الفترات السابقة مذهبا منحصرا على فئة قليلة من الناس، ويدرس في جامع الزيتونة وجامع القيروان، وكانت أغلب المعاملات القضائية والفتاوى تصدر وفق المذهب المالكي، وكان الهدف من ذلك هو أن تستقر الأوضاع في الإيالة، ودون الدخول في تصادم مذهبي قد يفضي إلى رفض شعبي كامل للدولة العثمانية السنية الحنفية[24].

من جهة أخرى قامت السلطات العثمانية الجديدة في تونس بتأسيس هيئة علمية تضم المفتي المالكي والمفتي الحنفي، وكذلك ضباط من عساكر الإنكشارية، وكذلك ممثلا عن الباشا، ومقررين مهمتهم توثيق مداولات الهيئة العلمية التي عرفت تعايشا وانسجاما بين المذهبين، حيث ساهم ذلك في خلق حركية فكرية في الحياة الدينية والفقهية، مما سينتج عنه ظهور علماء كبار في كلا المذهبين، وسعت السلطات إلى إنشاء مساجد جديدة للمذهب الحنفي، أصبحت تلعب دورا كبيرا في نشر الفقه الحنفي. ولم تذكر المصادر التاريخية أنه وقع تصادم بين أنصار المذهبين خلال الفترة العثمانية، على العكس مما وقع في الشرق العربي من خلافات حتى بين المذاهب السنية نفسها. إن السلوك التسامحي الذي دخل به العثمانيون إلى تونس انعكس بشكل إيجابي على العلاقة بين المذهب المالكي والحنفي والإباضي الذي كان مركزه جزيرة جربة، تلك الجزيرة التي ساند فيها أهلها العثمانيين في معركتهم ضد الإسبان سنة 1560، الأمر الذي عكس رغبة أهالي جربة في التعامل مع العثمانيين الأحناف، لما وجدوا فيهم من تسامح وانفتاح على بقية المذاهب الأخرى[25].

2.3. جزيرة جربة الإباضية تتحالف مع العثمانيين في تونس

1.2.3. إلحاق جزيرة جربة إلى الإيالة التونسية

ذكرنا سابقا أن انتشار المذهب الإباضي في تونس لم يكن بنفس قدر انتشار المذهب المالكي أو حتى الحنفي، فقد انحصر هذا المذهب إلى زمن الدخول العثماني في جزيرة جربة التي توجد على الساحل الشرقي للبلاد التونسية. وقد وجدت علاقات بين الإباضية والعثمانيين في بداية القرن 16، عندما قدم خير الدين بربا روس، واستطاع بمساعدة الأهالي أن يحرروا جزيرة جربة من أيدي الإسبان. كذلك في سنة 1560 وقعت حرب كبيرة بين العثمانيين والإسبان حول جزيرة جربة، تحالف فيها سكان جربة الإباضيين مع العثمانيين، وانتهت بانتصار العثمانيين وهزيمة الإسبان[26]. وتعد هذه الحادثة بداية لوجود تقارب بين الإباضية والعثمانيين الأحناف، وهو ما سهل فيما بعد إلى وجود علاقات تواصل وارتياح بين الطرفين. وقد عملت السلطات العثمانية بعد دخولها إلى تونس على ربط كل المدن التونسية

---

[22] عبد الحميد هنية، تونس العثمانية بناء الدولة والمجال، 98-101.

[23] محمد بن الخوجة، تاريخ معالم التوحيد في القديم والجديد (تونس: المطبعة التونسية، 1939)، 155-156.

[24] محمد الفاضل بن عاشور، محاضرات مغربية (تونس: الدار التونسية للنشر والتوزيع، 1974)، 62.

[25] خليل ساحلي أوغلو، تاريخ الاقطار العربية في العهد العثماني (إسطنبول: إرسيكا، 2000)، 254-257.

[26] Kadir Gömbeyaz, "Telâti, Ebû Süleyman", *Türkiye Diyanet Vakfı İslâm Ansiklopedisi* (Ankara: TDV Yayınları, 2019), EK-2, 588-589.

بالمركز، ضمن التقسيم الإداري الجديد الذي وضعته. وقامت بإلحاق كل مناطق الجنوب التونسي، بما فيها جزيرة جربة الإباضية إلى الإيالة التونسية، بعد أن كانت هذه المناطق تدار من قبل إيالة طرابلس الغرب إلى حدود سنة 1578م[27].

من جهة أخرى قامت السلطات العثمانية بضبط الحدود بين الإيالة التونسية وإيالة طرابلس الغرب، وذلك بسبب الخلافات التي ظهرت بينهما، حيث كان أهل جربة يرغبون في الالتحاق بإيالة تونس بدل إيالة طرابلس الغرب، وقد أعلن شيخ الإباضية في جزيرة جربة الشيخ عبد الله البرجي سنة 1599م عن رغبته في إلحاق جزيرة جربة بالإيالة التونسية. وقد كان هذا عاملا إيجابيا في وجود تفاهم وتواصل بين سلطات الإيالة العثمانية وبين المذهب الإباضي. وقد تم سنة 1604م إلحاق جزيرة جربة بتونس بعد أن توترت العلاقات بين إيالة تونس وإيالة طرابلس، ووصلت إلى حد المواجهات العسكرية على الجزيرة. وكان موقف الإباضيين مساندا إلى الإيالة التونسية، حيث قتل في هذه المواجهات حوالي 42 شخصا، ساندوا عساكر إيالة تونس. كما قامت سلطات الإيالة التونسية بإعادة تعيين شيخ الإباضية عمر بن موسى بن جلود شيخا لجزيرة جربة، وممثلا لها لدى سلطات الإيالة التونسية. وبذلك تمكن عثمان داي حاكم إيالة تونس بعد جهود كبيرة ومحاولات مستمرة من إلحاق جربة إلى الإيالة التونسية، وفي نفس الوقت نجح في كسب أهالي الإباضيين لتعزيز سلطته في البلاد[28].

2.2.3. دور المذهب الإباضي في التقسيم الإداري الجديد لجزيرة جربة

لئن كانت العلاقة بين الإباضيين والسلطات العثمانية في إيالة طرابلس الغرب قد عرفت توترا شديدا في بداية النصف الثاني من القرن16م، وعدم وجود توافق وتفاهم بينهما، نتج عنه حدوث مواجهات مسلحة بين الطرفين، بسبب تحالف أحد شيوخ الجزيرة مع الإسبان ضد درغوث باشا[29]، إلا أن العلاقة بين جزيرة جربة والسلطات العثمانية في الإيالة التونسية كانت علاقة حسنة، حيث أدرك عثمانيو الإيالة التونسية مدى حساسية التعامل مع المذهب الإباضي، لذلك انتهجوا مع أهل جزيرة جربة سياسة متسامحة، ولم يمارسوا ضدهم أي ضغوط، حتى لا تتحول هذه الجزيرة إلى منطقة معارضة للسلطة العثمانية في إيالة تونس، خصوصا وأن هذه الجزيرة تتمتع بموقع استراتيجي مهم للغاية، وهناك العديد من القوى التي تترصد بها للسيطرة عليها. وقد كانت هذه الجزيرة محور الصراع بين العثمانيين والإسبان في النصف الأول من القرن16م[30]. كما كانت بعد ذلك محور تنافس بين إيالة تونس وإيالة طرابلس الغرب[31]. لذلك فقد تعامل العثمانيون مع هذه الجزيرة ومع المذهب الإباضي بأسلوب مرن، قصد كسبهم والاستفادة منهم. في مقابل ذلك، ومنذ أن ألحقت هذه الجزيرة بالإيالة التونسية عمل عثمان داي ومن بعده يوسف داي على توطيد العلاقات مع أهل جربة الإباضيين، ومنحهم حرية تسيير شؤونهم، وفق أصول مذهبهم الفقهي، ووفق النظام الإداري الذي كانوا يسيرون عليه قبل مجيء العثمانيين. فقد كانت الجزيرة يرأسها شيخ يمثل أعلى سلطة في الجزيرة، كما كان يوجد مجلس يسمى مجلس العزابة، وهو بمثابة مجلس إدارة الجزيرة ومساعدة الشيخ. ويبدو أن هذه التقسيمات وجدت في الجزيرة بعد نهاية الدولة الرستمية ولجوء عدد كبير من القبائل العربية الإباضية إلى جزيرة جربة، واتخذوها مقرا لهم، ووضعوا هذا التقسيم السياسي والإداري، القائم على مؤسسة الشيخ ومجلس العزابة[32].

من جهة أخرى ورغم أن العثمانيين تركوا للإباضيين بجزيرة جربة حرية تسيير شؤونهم بنظام مؤسسة الشيخ ومجلس العزابة، إلا أنهم قاموا بتعيين قاض حنفي، يتولى أمر القضاء في الجزيرة، وفي نفس الوقت يمثل السلطة العثمانية وتبعية الجزيرة لها. وقد كان هناك تعاون بين القاضي وبين مؤسسة الشيخ و مجلس العزابة في إدارة شؤون الجزيرة، مما انعكس هذا على خلق استقرار داخل الجزيرة خلال الربع الأخير من القرن16. ورغم حدوث بعض الخلافات بين المؤسستين إلا أن السطات العثمانية كانت تتدخل في كل لحظة لحل النزاع بالتفاهم، تجنبا لأي صدام مذهبي، قد يؤدي إلى حرب أهلية أو إلى أي فتنة سياسية، قد تنعكس سلبا على الأوضاع العامة

---

[27] محمد المريمي، الفئة الاجتماعية في جربة وعلاقتها بالسلطة المركزية خلال العصر الحديث (تونس: الجامعة التونسية، 1990)، 98-99.

[28] أحمد بن أبي الضياف، إتحاف أهل الزمان في أخبار ملوك تونس وعهد الأمان (تونس: الدار العربية للكتاب، 1999)، 19/1.

[29] سليمان بن أحمد الحيلاتي، علماء جربة، تحق.محمد قوجه (بيروت: دار الغرب الإسلامي، 1998)، 2-9.

[30] Tahar Guiga, *Dorgouth Rais Le Magnifique Seigneur de la Mair* (Tunis: Maison Tunisienne de L'edition, 1974), 118.

[31] أحمد بن أبي الضياف، إتحاف أهل الزمان في أخبار ملوك تونس وعهد الأمان، 29.

[32] محمد گوجه، علماء جربة (بيروت: دار الغرب الإسلامي، 1998)، 42-43.

للمنطقة. وعموما يمكن القول إن العثمانيين خلال القرن 16 لم يمارسوا أي سياسة ضغط أو تضييق على المذهب الإباضي في جزيرة جربة، الأمر الذي ساهم بشكل إيجابي في استمرار هذا المذهب في تونس، وحافظ على وجوده كأحد أهم المذاهب الإسلامية الرئيسية في البلاد. ولم تذكر المصادر التاريخية أنه وقع تصادم بين المالكية والإباضية والحنفية، على عكس ما وقع في الجزائر التي شهدت توترا بين المالكية والإباضية الموجودة في مدينة غرداية بالجنوب الجزائري.

3.3. مؤسسة الإفتاء بالإيالة التونسية خلال العهد العثماني

عرفت تونس وجود خطة الإفتاء بشكل رسمي في العهد الحفصي، حيث يتم تعيين مفتي يمثل المذهب الرسمي في البلاد، وقد كان المفتي مالكيا في الديار التونسية قبيل الدخول العثماني، وذلك بسبب أن أغلبية سكان البلاد على المذهب المالكي، كما كانت السلطة الحاكمة الحفصية سنية مالكية. غير أن خطة الإفتاء بعد الدخول العثماني إلى البلاد عرفت تطورا كبيرا، وأعطيت مكانة كبيرة للمفتي. وقد تم في العهد العثماني تأسيس مجلس للإفتاء يضم المفتي الحنفي والمفتي المالكي، وكلاهما يمثلان السلطة العثمانية القائمة في البلاد التونسية. وقد كان المفتي الحنفي يلقب بشيخ الإسلام، وكان له دور كبير حتى في عزل بعض المسؤولين. ومشيخة الإسلام هي خطة إفتاء عثمانية استحدثها العثمانيون من أجل تنظيم المسألة الدينية المتنوعة في كامل الجغرافية العثمانية التي توجد بها عدة أديان ومذاهب وطوائف، مما اقتضى الأمر إلى تأسيس مؤسسة شيخ الإسلام للإشراف على المسألة الدينية، وتتولى الإفتاء، وكذلك المحاكم الشرعية وحل النزاعات بين الطوائف الدينية. ولم تكن تونس بعيدة عن نظام مؤسسة شيخ الإسلام، فقد تم تأسيس خطة إفتاء في الإيالة التونسية خلال القرن 16 مكونة من مفتيين حنفي ومالكي، ثم بعد ذلك تم تطوير خطة المفتي لتصبح مؤسسة شيخ الإسلام في الديار التونسية، وقد ساهمت في تنظيم المسألة الدينية في البلاد، كما لعبت هذه المؤسسة في تنظيم التنوع المذهبي الموجود في تونس من مالكية وحنفية وإباضية[33].

4.3. أهم المساجد الحنفية التي أسست في تونس خلال العهد العثماني:

قام العثمانيون بعد دخولهم إلى تونس، وبعد أن تحولت إلى إيالة عثمانية بإنشاء عدة مساجد ومؤسسات، تعبر عن روح المذهب الحنفي الذي عرف انتشارا كبيرا في البلاد التونسية إلى جانب المذهب المالكي. وقد ظهرت خلال العهد العثماني عدة مؤسسات دينية تابعة للسلطة العثمانية، وتعبر عن مرحلة تونس العثمانية مثل: الجوامع والمدارس وغيرها من المؤسسات الدينية والتعليمية، غير أنه يجب أن نشير إلى أنه بالرغم من ظهور مساجد حنفية عديدة، فقد ظل جامع الزيتونة هو المؤسسة الأكثر تأثيرا على الساحة المذهبية في تونس، ويلقى احتراما كبيرا من قبل كل المذاهب ومن السلطة العثمانية الحاكمة في الإيالة التونسية. ويمكن أن نذكر أهم المساجد الحنفية التي ظهرت في تونس العثمانية وهي كالتالي:

- جامع يوسف داي بتونس، حيث تم تشييده في فترة حكم الدايات بداية من القرن 17م، وكان بمثابة مدرسة حنفية يدرس فيها الفقه الحنفي على يد شيوخ أحناف.

- جامع محمد باي في تونس: تأسس في أواخر القرن 17م، ويظهر من خلال الطابع المعماري العثماني، وقد كان هذا الجامع أيضا مدرسة حنفية يدرس فيها الفقه الحنفي.

- جامع الأتراك بجزيرة جربة: وقد تم تأسيسه في عهد يوسف داي سنة 1615م، وتبدو مئذنته على طراز المآذن العثمانية، وقد تم تأسيسه في جزيرة جربة مركز المذهب الإباضي، وهو ما يدل على حالة التعايش بين المذاهب في تونس. كما يعكس هذا الجامع تبعية الجزيرة إلى السلطات العثمانية في تونس.

[33] فارس ظاهر، "نشأة المذهب الحنفي ورئاسة الفتوى الحنفية في عهد الدولة العثمانية ومابعدها بإفريقية تونس حاليا"، مجلة البحوث العلمية والدراسات الإسلامية، 16 (2018)، 379.

- جامع يوسف صاحب الطابع: وقد تأسس هذا الجامع الجميل في أواخر النصف الأول من القرن 19، وقد تميز بجمال مئذنته، وقد كان هذا الجامع منارة للفقه الحنفي، ولعب دورا كبيرا في نشره في البلاد التونسية، وتخرج منه علماء كثيرون، منهم الشيخ إسماعيل الصفايحي الذي انتقل من تونس إلى إستانبول، وعاش فيها ودفن بمسجد والدة سلطان الذي كان يدرس فيه المذهب الحنفي.

الاستنتاجات:

يمكن أن نخلص في بحثنا هذا إلى جملة الاستنتاجات التالية:

* تعد مسألة انتشار المذاهب في تونس مسألة قديمة، بدأت مع دخول الفتح الإسلامي إليها، حيث تشكلت خارطة مذهبية متنوعة في مرجعياتها الفكرية والفقهية وحتى السياسية، مما أثر بشكل مباشر على طبيعة البنية المجتمعية داخل تونس وفي شمال إفريقيا عموما.

* تأثرت المسألة المذهبية في تونس بالتطورات السياسية والمذهبية التي شهدتها منطقة المشرق العربي، فانتقلت أغلب المذاهب التي ظهرت في الشرق إلى منطقة شمال إفريقيا، وتركزت في تونس باعتبارها كانت أهم المراكز السياسية والعلمية في منطقة الغرب الإسلامي.

* شهدت الخارطة المذهبية في تونس تطورا كبيرا تأثرت بعدة ظروف سياسية، ساهمت في إفراز مشهد مذهبي انحصر في ثلاثة مذاهب إسلامية كبرى تمثلت في المالكية والحنفية والإباضية.

* تراجعت بقية المذاهب الأخرى واندثرت من المشهد المذهبي في تونس جراء التطورات السياسية والمجتمعية والعلمية داخل تونس، وبسبب المزاج المجتمعي الذي لم يتقبل سوى تلك المذاهب الثلاثة التي ذكرناها سابقا.

* مثّل المذهب المالكي أحد أهم المذاهب الأكثر انتشارا في تونس وفي شمال إفريقيا، بسبب انسجامه مع مزاج وطبيعة المجتمع التونسي الذي وجد فيه ارتياحا ومرونة، وبسبب ظهور دول سنية تبنت المذهب المالكي مذهبا رسميا لها.

* لم ينتشر المذهب الحنفي في تونس بنفس انتشار المذهب المالكي، وذلك لعدم وجود قوة سياسية خلفه تدعمه للانتشار، وتعزز موقعه داخل المجتمع التونسي، حيث بقي المذهب الثاني في تونس من حيث قوة الانتشار.

* شكّل المذهب الإباضي أحد أهم المذاهب الإسلامية الثلاثة التي انتشرت في تونس، وقد اتخذ له جزيرة جربة مركزا له، خصوصا بعد انتهاء الدولة الرستمية التي كانت تتبنى المذهب الإباضي مذهبا رسميا لها.

* مثل الدخول العثماني إلى تونس منعطفا مهما في المسار السياسي والمجتمعي، وكذلك المذهبي في الإيالة التونسية، وأثر بشكل كبير على طبيعة الخارطة المذهبية التي ستشهد عودة كبيرة للمذهب الحنفي، بعد أن خفت وتراجع في مرحلة الدولة الحفصية.

* انتهج العثمانيون أثناء دخولهم إلى تونس سنة 1574م سياسة تسامحية مرنة ومنفتحة مع كل المذاهب الإسلامية بتونس، فلم تذكر المصادر التاريخية أي سياسة قمع أو منع لهذه المذاهب، بل تفاعل العثمانيون مع هذه المذاهب التي تحالفت معهم خلال حربهم ضد الاحتلال الإسباني.

* عرف المذهب الحنفي بعد الدخول العثماني في نهاية القرن 16م انتعاشة جديدة بفضل دعم السلطات العثمانية في الإيالة التونسية، وأصبح هو المذهب الرسمي لها إلى جانب المذهب المالكي.

* ظهر خلال القرن 16 م وبداية من القرن عدة علماء كبار يدافعون عن المذهب الحنفي الذي عملت السلطات العثمانية على نشره وتقويته في تونس من خلال إنشاء عدة مساجد، لعبت دورا بارزا في تدريس المذهب الحنفي، وتخرج عدة علماء منها وانتشر بشكل أقوى داخل المجتمع التونسي.

* انتهجت السلطات العثمانية في الإيالة التونسية سياسة مرنة ومنفتحة مع المذهب الإباضي، واستغلت خلاف الإباضيين مع السلطات العثمانية في إيالة طرابلس التي طالب الإباضيون بالانفصال عنها والالتحاق بالإيالة التونسية.

* تمكنت السلطات العثمانية في الإيالة التونسية من كسب أبناء المذهب الإباضي داخل جزيرة جربة التي ألحقت بالإيالة بعد مواجهات مسلحة مع إيالة طرابلس الغرب.

* تعاملت سلطات الإيالة التونسية مع جزيرة جربة بشكل استثنائي، وتركت للإباضيين حرية الحفاظ على مؤسسة الشيخ وعلى مجلس العزابة اللذين أسسهما الإباضيون بعد سقوط الدولة الرستمية. غير أن العثمانيين عينوا قاضيا حنفيا في الجزيرة حتى تظل تابعة لهم سياسيا وإداريا.

* لم يمارس العثمانيون أي سياسة تمييز مذهبي في تونس، وقد طوروا خطة الإفتاء في تونس وأصبح للبلاد مفتيان رسميان: واحد للمذهب الحنفي، والثاني للمذهب المالكي. بينما ترك للإباضيين حرية إدارة أنفسهم في إطار الفتوى مع التعاون مع القاضي الحنفي الممثل للإيالة في جزيرة جربة.

* ظل المذهب المالكي هو المذهب الأكثر انتشارا في تونس، رغم الدعم الكبير الذي لقيه المذهب الحنفي من السلطات العثمانية، وذلك بسبب ترسخ المذهب المالكي في المزاج المجتمعي، وكذلك دور جامع الزيتونة وجامع عقبة بن نافع وعلمائهما في الحفاظ على قوة انتشاره.

* لم تشهد تونس على مدار الحكم العثماني أي حرب مذهبية، بل اتسمت الخارطة المذهبية عموما بالانسجام والتعاون والتفاعل الإيجابي، وكان جامع الزيتونة الفضاء الحاضن لكل هذه المذاهب الثلاثة التي ذكرناها.

المصادر والمراجع:

ابن أبي الضياف أحمد. إتحاف أهل الزمان في أخبار ملوك تونس وعهد الأمان. تونس: الدار العربية للكتاب، 1999.

ابن الأثير أبو الحسن. الكامل في التاريخ. بيروت: دار الكتاب العربي،1997.

الإصطخري، أبو إسحاق إبراهيم. المسالك والممالك، تحق. محمد جابر عبد العال. القاهرة: الهيئة العامة المصرية للكتاب،2004.

الإفريقي، محمد بن أحمد بن تميم التميمي المغربي. "طبقات علماء إفريقية"، تحق. عمر سليمان العقيلي. الرياض: دار العلوم، 1984.

البكاي، لطيفة. انتقال الفكر الخارجي إلى بلاد المغرب حركية الإنسان والأفكار عبر المتوسّط. صفاقس: دار محمّد علي للنّشر، 2003.

البوجديدي، علي. "الشيخ سالم بن يعقوب حياة رجل وتجربة جيل"، مجلة الحياة، 17 (2013): 249-273.

التميمي، عبد الجليل. " أول رسالة من مسلمي غرناطة إلى السلطان سليمان القانوني"، المجلة التاريخية المغاربية، 3 (1975): 27-46.

التميمي، عبد الجليل. أول رسالة من أهالي مدينة الجزائر إلى السلطان سليم الأول سنة 1519، المجلة التاريخية المغاربية، 6 (1976): 116-120.

التيجاني أبو محمد عبد الله. رحلة التيجاني. ليبيا: الدار العربية للكتاب،1981.

الحيلاتي سليمان بن أحمد. علماء جربة، تحق.محمد قوجه. بيروت: دار الغرب الإسلامي، 1998.

ابن الخوجة، محمد. تاريخ معالم التوحيد في القديم والجديد. تونس: المطبعة التونسية، 1939.

ساحلي أوغلو، خليل. تاريخ الأقطار العربية في العهد العثماني، إسطنبول: إرسيكا، 2000.

الطالبي، محمد. "العلاقات بين إفريقية والأندلس"، مجلة الكراسات التونسية، 21 (1969): 39.

ظاهر، فارس. "نشأة المذهب الحنفي ورئاسة الفتوى الحنفية في عهد الدولة العثمانية ومابعدها بإفريقية تونس حاليا"، مجلة البحوث العلمية والدراسات الإسلامية، 16 (2018): 379.

ابن عاشور، محمد الفاضل. محاضرات مغربية. تونس: الدار التونسية للنشر والتوزيع، 1974.

علي حسن، حسن. الحياة الدينية في المغرب. القاهرة: دار النمر للطباعة، 1985.

القاضي عياض. ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة أعلام مذهب مالك، تحق ابن تاويت الطنجي. المملكة المغربية: وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، 1983.

القاضي، أبو الفضل عياض. تراجم أغلبية، تحق. محمد الطالبي. تونس: المطبعة الرسمية للجمهورية التونسية، 1968.

محمد الشناوي، عبد العزيز. الدولة العثمانية دولة إسلامية مفترى عليها. القاهرة: المكتبة الأنجلو المصرية، 2004. .

المريمي، محمد. الفئة الاجتماعية في جربة وعلاقتها بالسلطة المركزية خلال العصر الحديث. تونس: الجامعة التونسية، 1990.

هنية، عبد الحميد. تونس العثمانية بناء الدولة والمجال. تونس: تبر الزمان، 2012.

KAYNAKÇA

Ali Hasan, Hasan. El-Hayât ed-Dîniyye fi'l-Meğrib el-Arabî. Kâhire: Dâr en-Nemir li't-Tibâ'a, 1985.

Bekkây, Latîfe. İntikâl el-Fikir el-Hâricî ilâ Bilâd el-Meğrib, Hareketu'l- İnsan ve'l-Efkâr 'abra el-Mutevassit. Safakus: Dâr Mohammed Ali lin'Neşir, 2003.

Bucdîdî , Ali. ''eş'Şeyh Salim bin Ya'kûb- Hayat Racul ve Tecribet Cîl '', Mecellet el-Hayât 17 (2013): 249-273.

Gömbeyaz, Kadir. ''Telâti, Ebû Süleyman'', Türkiye Diyanet Vakfı İslâm Ansiklopedisi. Ankara: TDV Yayınları, 2019, EK-2, 588-589.

Guiga, Tahar. Dorgouth Rais Le Magnifique Seigneur de la Mer. Tunis: Maison Tunisienne de L'edition, 1974.

Heniyye, Abulhamîd. Tunus el-Osmâniyye Binâu'd-Devle ve'l-Mecâl. Tunus: Tibir ez'Zemân, 2012.

Hîlâtî, Süleyman b. Ahmed. Ulemâ Cerbe. Thk. Muhammed Gûce. Beyrût: Dâru'l-ğarb el-İslâmî, 1998.

İbn Âşûr, Mohammed el-Fâzil. Muhâzarât Meğrbiyye. Tunus: ed'Dâr et'Tûnisiyye lin'Neşri, 1974.

İbn ebî ez'Ziyâf, Ahmed. İthâf Ehl ez'Zamân fî Ahbâr Mulûk Tunus ve 'ahd el-Emân. Tunus: ed'Dâr el-Arabiyye lil'Kitab, 1999.

İbn el-Esîr, Ebu'l-Hasan. El-Kâmil fit'Tarih. Beyrût: Dâr el-Kitab el-Arabî, 1997.

İbn el-Hoca, Mohammed. Tarîh me'âlim et'Tevhîd fi'l-Kadîm ve'l-Cedîd. Tunus: el-Matba'a et-Tûnisiyye, 1939.

İfrîkî, Mohammed bin Ahmed et'Temîmî. '' Tabakât 'ulemâ ifrîkiyye''. Thk. Ömer Süleyman el-'ukeylî. Riyad: Dâru'l-'ulûm, 1984.

İstahrî, Ebû İshak İbrahîm. el-Mesâlik ve'l-Memâlik. Thk. Mohammed Câbir Abdü'l-'Âl. Kâhire: el-Hey'e el-'âmme el-misriyye li'l-kitab, 2004.

Kâdî, Ebû'l-fazl İyâz. Terâcim Eğlebiyye. Thk. Muhammed et'Tâlbî. Tunus: el-Matba'a er'Rasmiyye et'Tûnisyye, 1968.

Kâdî, Ebû'l-Fazl İyâz. Tertîb el-Medârik ve takrîb el-Mesâlik Limerifet A'lâm Mezheb Mâlik. Thk. İbn Tâvît et'Tancî. el-Memleke el-Meğribiyye: Vizâret el-Avkâf veş'şu'ûn el-İ slâmiyye, 1983.

Merîmî, Muhammed. el-Fi'e el-İctimâ'iyye fî Cerbe ve Alâkâtuhâ bis'Sulta el-Merkeziyye Hilâl el-Asr el-Hedîs. Tunus: el-Câmi'e et'Tûnisiyye, 2012.

Muhammed eş-Şinnâvî, Abdulaziz. Ed-Devle el-Osmâniyye Devletun İslamiyye Mufterâ Aleyhâ . kâhire: el-Mektebe el-Anglo'l-Masriyye, 2004.

Özcan, Abdulkadir. Kanunnâme-i Âl-i Osman, Tahlil ve Karşılaştırmalı Metin. İstanbul Kitabevi, 2003.

Sahlioğlu, Halil. Tarih el-Aktâr el-Arabiyye fi'l-'Ahd el-Osmânî. İstanbul: İrcica , 2002.

Tâlbî, Muhammed, ‘’el-'alâkât Beyne İfrîkiyye ve’l-Endelus’’, Mecellet el-Kurrâsât et-Tûnisiyye 21 (1969): 39.

Temîmî, Abdulcelîl. ‘’Evvel Risâle Min Ehâlî el-Cezâir ilâ es-Sultan Selim el-Evvel Senet 1519’’, el-Mecelle et’Târihiyye el-Meğâribiyye 3 (1976): 116-120.

Temîmî, Abdulcelîl. ‘’Evvel Risâle Min Muslimî Ğarnâta ilâ es-Sultan Süleyman el-Kânûnî’’, el-Mecelle et’Târihiyye el-Meğâribiyye 3 (1976): 27-46.

Tîcânî, Ebû Muhammed Abdullah. Rihlet et-Tîcânî. Libya: ed’Dâr el-Arabiyye li’l-Kitab, 1981.

Yücel, Yaşar. I. Selim Kânûnnâmeleri 1512-1520. Ankara: Tarih Kurumu, 1995.

Zâhir, Fâris. ‘’Neş’et el-Mezheb el-Henefî ve Ri’âset el-Fetvâ el-Henefiyye fi Ahd ed-Devle el-Osmâniyye ve mâ B'adehâ bi İfrîkiyye Tunus Haliyyen ‘’, Mecellet el-Buhûs el-İlmiyye ve’d-Dirâsât el-İslâmiyye 16 (2018): 379.

المساجد الحنفية التي أسسها العثمانيون في تونس

ملحق 1: جامع يوسف داي بتونس الذي شيده أبرز حكّام فترة الدّايات سنة 1615.

ملحق2 : جامع محمد باي بتونس (1692-1697). تعبّر عمارته عن إرادة واضحة لمحاكاة جوامع اسطنبول

ملحق3 : جامع الأتراك بجريرة جربة الإباضية. مئذنة عثمانية

ملحق4: جامع يوسف صاحب الطابع بتونس